E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1_ 13
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د إياد خلف حسين العنبر	14_35
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	36_53
4	اليمين السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د: حازم علي حمزة	54_69
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د عبير محمد عبد	70_90
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	91_105
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د .خالد هاشم محمد	106_119
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	120_135
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د علي غسان سامي	136_151
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	152_171
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	172_189
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	190_213

13	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	228_214
14	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	244_229
15	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	260_245
	مراجعة مقال م.د. سارة شكر احمد	أ _ د
	مراجعة مقال هدى عبد الحسين فياض ناصر	ذ_ ش

العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً▽

Transitional Justice in Democratic Transition Countries: Spain as a Model

أ.م.د عبير محمد عبد * Asst. Prof. Dr. Abeer Mohammed Abdul

الملخص:

تُعد العدالة الإنتقالية من أبرز المتطلبات التي تستدعيها المجتمعات ما بعد النزاع ، أذ يتم أختيار إجراءات العدالة الانتقالية وفقاً لظروف المرحلة الانتقالية ، ففي إسبانيا التي توجهت نحو الإنتقال الديمقراطي عام1975 لم ينشىء النظام السياسي الجديد بعد وفاة (فرانشيسكو فرانكو بوهاموند) نتيجة ثورة وانما أُنشئ وفقاً لعقد إجتماعي بين(النظام الفرانكوي والجمهورية) قام على أساس الصمت ودفن الماضي اعتقاداً منه بأن النسيان سيساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية ، وبقناعة المجتمع الإسباني لخوفهم من إمكانية عودة حالة عدم الإستقرار التي شهدتها خلال الحرب الأهلية ، ولكن لم يستمر الصمت ، أذ تعرض النظام لضغوطات داخلية وخارجية شككت في نجاح عملية التحول الديمقراطي ، وتوصل البحث الى أن النظام السياسي الإسباني الجديد تمكن من تفعيل مجموعة من إجراءات العدالة الإنتقالية كالقوانين المتعلقة بالإعتراف بضحايا الإرهاب وإحياء الذاكرة التأريخية ، إلا أنها لم تكفي لمواجهة الطبيعة الخطيرة للجرائم والأضرار الناتجة عنها ، لكنها في ذات الوقت شكلت عوامل محفزة لإستمرار الديمقراطية والسلام المجتمعي خلال مدة زمنية معينة ، دون أن تضمن بالضرورة تحقيق الإستقرار المجتمعي بشكل مستمر .

الكلمات المفتاحية: (العدالة الإنتقالية ، إسبانيا ، العفو والنسيان ، الإنتقال الديمقراطي) .

Abstract:

Transitional justice is one of the most important requirements of post-conflict societies. Transitional justice measures are chosen according to the circumstances of the transitional phase. In Spain, which moved towards democratic transition in 1975, the new political system was not established as a result of the revolution, but rather was created according to a social contract between the Franco regime and the Republic, based on silence and burying the past, in the belief that forgetting would contribute to reconciliation. as a result of a revolution, but was established according to a social contract between the Franco regime and the Republic based on silence and burying the past, believing that forgetting would contribute to laying the foundations of national unity, and with the Spanish society convinced of their fear of a possible return to the instability witnessed during the civil war. However, the silence did not last, as the regime came under internal and external pressures that cast doubt on the success of the democratic transition. The research concluded that the new

▽ تاريخ التقديم : 2025/7/13 تاريخ القبول: 2025/9/15 تاريخ النشر: 2025 /9/30

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Spanish political system was able to implement a set of transitional justice measures, such as laws related to the recognition of victims of terrorism and the revival of historical memory. However, these measures were not sufficient to address the serious nature of the crimes and the damage they caused. At the same time, they served as catalysts for the continuation of democracy and social peace for a certain period of time, without necessarily guaranteeing lasting social stability.

Keywords: (transitional justice, Spain, amnesty and forgetting, democratic transition).

المقدمة:

أثبتت أحداث القرن العشرين وما شهده من جرائم قتل في مختلف بلدان العالم بأن للنظام السياسي القدرة على ممارسة العنف نظراً لما يتمتع به من قدرة عالية على إستخدام القوة بصورة ممنهجة ، وذلك من خلال تعبئته لموارد هائلة في قطاعات الجيش والشرطة والمؤسسات تمهيداً لإرتكاب جرائم منظمة على مستوى يفوق التوقعات ، ظناً منه بأن ذلك يمثل الضامن الأوحد لبقائه وإستمراره ، دون إدراكه ما الذي يمكن أن يعقب هذه المرحلة في حال تغير النظام السياسي نتيجة الثورات الشعبية أو التدخلات الخارجية وكيف سيتعامل معها النظام الجديد لاسيما في ظل ما يطفو على السطح من قضايا جوهرية أخلاقياً وقانونياً وسياسياً ، فغالباً ما نرى تنازع الرغبة الأخلاقية بمعاقبة المذنب مع معطيات الواقع السياسي الذي يفرض إرساء دعائم الوحدة الوطنية من جهة والمتطلبات القانونية للدولة الديمقراطية من جهة ثانية ، وهذا ما حدث في العديد من الدول ، إذ شهدت تغيرات سياسية حاسمة تمثلت بالإنتقال من الأنظمة الشمولية الدكتاتورية الى الأنظمة الديمقراطية ، كما هو الحال في إسبانيا محل الدراسة ، إذ إنتقلت من الحكم الدكتاتوري بزعامة فرانكو من (1939–1975) متوجهة نحو الإنتقال الديمقراطي عام 1975 بزعامة (ادولفو سواريث) ، وهذا ما يوجب علينا دراسة العدالة الإنتقالية في تلك المرحلة والكيفية التي تم التعامل مع الجرائم والإنتهاكات التي إرتكبها النظام الفرانكوي السابق ، وما هي الأنماط التي تم الأخذ بها لمعالجة الإنتهاكات التي إرتكبها النظام الفرانكوي في لحظات التحول الديمقراطي والتي قد تتراوح بين أمكانية الأخذ بثلاث مسارات ، أما (القصاص) عبر المحاكم الجنائية كما حصل في فرنسا وايطاليا ، وما قد يسببه من بروز موجات العنف والمجازر ، أو إنتهاج سياسة (العفو ونسيان الماضي) كما حصل في دول اوربا الشرقية بعد إسقاط الأنظمة الشيوعية مع ما تسببه هذه السياسة من بقاء مجرمي النظام السابق وأدواته دون عقاب وهذا ما يدفعهم الى إعاقة عملية الإنتقال الديمقراطي أو إنتهاج سياسة (الحق والعدل) التي تقتص ممن أرتكبوا جرائم وانتهاكات دون موجات إنتقام عنيفية ولا تسامح يعفو عن المجرمين .

أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسة ما للعدلة الإنتقالية من أهمية كبيرة للوصول بالمجتمعات الى أعلى مراحل الأمن والإستقرار وعلى كافة الأصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية وهو مطلب ملح

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وغاية أساسية للكثير من المجتمعات ، بعد ما شهدته من مراحل عنف وإنتهاكات جراء النظم الدكتاتورية السابقة.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة بيان أليات العدالة الإنتقالية التي إتبعها النظام السياسي الإسباني الجديد في مرحلة التحول الديمقراطي ، وبيان مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الإستقرار السياسي والمجتمعي خلال مرحلة التحول الديمقراطي .

اشكالية الدراسة: تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل محوري وهو (هل ساهم النظام السياسي الديمقراطي الاسباني الجديد من تفعيل آليات العدالة الانتقالية ؟)

فرضية الدراسة: لم يساهم النظام السياسي الديمقراطي الجديد في إسبانيا من تفعيل أغلب آليات العدالة الإنتقالية على إعتبار أن التغاضي ونسيان الماضي سيعمل على تحقيق الإستقرار المجتمعي والسياسي.

منهجية الدراسة: من أجل برهنة فرضية البحث تم الإعتماد على المنهج التأريخي ومنهج التحليل النظمي والمنهج القانوني في دراسة البحث .

اولا:- العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي

تزايد إهتمام المجتمع الدولي بموضوع العدالة الإنتقالية، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية أذ كانت النزاعات تؤدي إلى جرائم إنسانية نتيجة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعليه تزايدت المطالب الدولية لإيجاد نظام يصبو إلى تحقيق العدالة عبر المساءلة وضمان منع تكرار الانتهاكات مستقبلًا من أجل إرساء نظام ديمقراطي ودولة القانون، اطلق عليه العدالة الانتقالية والذي اتسمت مساراته، بكونها تأتي عقب قطيعة بين عهدين، وتشكل آلية للاعتراف بالجرائم والإنتهاكات التي ارتكبت في العهد السابق، ومن ثم فسح المجال أمام الضحايا للكشف عن ما تعرضوا له من تعذيب جسدي أو معنوي ومن أمتهان لكرامتهم وردّ الإعتبار لهم بأسم المجتمع بأسره ، وفي هذا السياق تبقى دراسة التجارب الدولية في العدالة الإنتقالية لدول الإنتقال الديمقراطي، مسألة مهمة لمعرفة عوامل نجاح هذه التجارب في مقابل تجنُّب الأخطاء التي وقعت فيها للخروج بنموذج متكامل يتناسب مع ظروف وخصوصية كل دولة.

أختلف مسار التجارب الدولية في تجسيد مقاربة العدالة الإنتقالية في سياق الإنتقال الديمقراطي، من تجربة إلى أخرى، إذ كانت كل تجربة لها خصوصيتها التي يحكمها السياق التأريخي والسياسي وموازين القوى وطبيعة المؤسسات ودرجة الإرادة السياسية والمناخ الدولي وغيرها، فأن هذا التحول من خلال العدالة الإنتقالية في عدد من التجارب التي تجاوزت الثلاثين حتى الأن قد تم إقراره بشكل واضح من الأُمم المتحدة من خلال الأمين العام في أب 2004 حول (سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع)(الحبيب 2016، 79). ومن بين هذه التجارب تجربة ألمانيا الديمقراطية (المانيا الشرقية) سابقاً ، أذ شهدت الإنتقال السياسي عام 1989 بأنهيار النظام الشيوعي تمامًا وبشكل سريع ، تاركاً خلفه آثاراً سلبيه ، ففي ظرف سنة واحدة من سقوط جدار برلين سنة 1989

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أنتخبت البلاد مجلساً للنواب في إنتخابات حرة ونزيهة، ما لبث أن تنازل عن السلطة لمجلس جديد في ألمانيا الموحدة ، وتم الإنتقال من الحكم الشيوعي إلى الحكم الديمقراطي في إطار الوحدة مع ألمانيا الغربية التي أدّت من خلالها الديمقراطية الليبرالية دوراً لا يستهان به في رسم معالم المناظرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية بين عامي 1989 _ 1990 وفي عملية توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية ، وإتبعت مسار العدالة الإنتقالية القائم على أساس مواجهة الماضي وتصفية الحسابات معه وحدد شعب ألمانيا الشرقية مساراً واضحاً للمصالحة مع الماضي ركيزته الأساسية سياسات – جزائية نوعاً ما – اذ غاب القصاص العنيف عن المشهد السياسي تماماً، فقد كانت مقاربة العدالة الانتقالية في ألمانيا عبارة عن خليط متنوع من الألوان، فمع بداية هبوب رياح التغيير وبداية الإنتقال الديمقراطي في تشرين الأول/أكتوبر عام 1989، نهض الألمان الشرقيون بأعباء مهمتهم في تعرية مؤسسات القمع الشيوعية ، فحافظوا على ملفات الأجهزة الأمنية (التشازي) وأعادوا تأهيل الضحايا، كما تم سن تشريعات لتطهير مؤسسات الدولة والشروع في تحقيقات جنائية ، بيد أن عدد المحاكمات ظل محدوداً وتم إعطاء كامل الأهمية لعملية المصارحة والبوح بالحقيقة التي تزامنت مع توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية، الذي كان عاملاً حاسماً انعكس بالإيجاب على نتائج هذه التجربة وأدى إلى منع تسييس قضية العدالة الانتقالية ، وقد إمتازت المانيا بتطبيق الية المحاكمات ولو بنسبة محدودة ، وعلى غرار ذلك نجحوا في سجن بعض من المسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ، وقد شكل جبر الأضرار الفردية التي منحتها جمهورية ألمانيا مرحلة حاسمة في تاريخ جبر الضرر ، وشكلت التعويضات الممنوحة لضحايا (الهولوكوست) أول برنامج تعويضات واسع يتم إعتماده على المستوى الوطني لفائدة أفراد تعرضوا لإنتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية ، كما عملت على تفعيل آلية المناظرات وجلسات الحوار، وقد مثلت المناظرات المقامة في ألمانيا قوة ضغط كبيرة أحدث تأثيرها عدة إصلاحات سياسية وأتضح ذلك من خلال الدور الذي قامت به المعارضة وحركات المواطنين المشاركين في المناظرات على حل جهاز الأمن شتازي، ولم تقتصر مهمة المشاركين في الحوار على ذلك بل تعدتها إلى ضمان حقوق الإنسان والكرامة لأفراد هذا المجتمع بلا إستثناء وعملت المانيا على إعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أساس من إحترام حقوق الإنسان والمحافظة على سيادة القانون (الرطيمات 2023). أما جنوب أفريقيا فهي تعد من أبرز تجارب العدالة الإنتقالية التي أتخذت من مسارمواجهة الماضي وتصفية الحسابات معه ، كما فعلت المانيا في تحقيق العدالة الانتقالية ، إلا أن التجربة الأفريقية تميزت عن سابقتها بأنها إرتكزت على المصالحة والصفح بعد مرور الجناة والضحايا بلجنة الحقيقة والمصالحة، أذ شهدت الإنتقال الديمقراطي عام 1990 والتي شكلت مرحلة فاصلة في التاريخ السياسي لدولة جنوب أفريقيا، بدأت بمفاوضات سياسية بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي بزعامة (نيلسون مانديلا) والحزب الوطني الحاكم بزعامة (فريديريك ويليم دي كليرك) إتفق الطرفان على إنهاء التمييز العنصري"الأبارتهايد" وتدعيم (اتفاق عملية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السلام) ووضع دستور انتقالي عام 1993 وإجراء انتخابات لاعنصرية ديمقراطية في 27 نيسان 1994 والتي شكلت أول انتخابات يصوت فيها الملايين من الأفارقة في دولة جنوب أفريقيا لتشكيل الحكومة بـ (37) عضواً ، والجمعية الوطنية البالغ عدد أعضائها (400) عضواً والتي أنتخبت (مانديلا) بالإجماع رئيساً لجمهورية جنوب أفريقيا الديمقراطية لتشكل هذه المرحلة مرحلة دعم لعملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية (محمد 2023، 173). ولا بد من التأكيد على حنكة القيادة السياسية (لمانديلا) و (دي كليرك) من خلال إصرار مانديلا على إقناع شعبه بتأسيس (هيئة الحقيقة والمصالحة) والتي شكلت أحد أدوات تحقيق العدالة الانتقالية ، وموافقة (دي كليرك) على هذا الخيار (الحبيب 2019، 80). وحددت مهمتها في الكشف عما إرتكبه نظام الفصل العنصري من جرائم وإنتهاكات والعمل على إنصاف الضحايا وتعويضهم، وفي عام 1998 أصدرت اللجنة تقريرها الذي ضم أكثر من 22 ألف شهادة لضحايا وشهود، وأكثر من 2000 شهادة في جلسات علنية، وطُلب من المسؤولين عن الإنتهاكات الكشف عمّا إرتكبوه وصفح عنهم الضحايا، ويُرى أنه بفضل تلك اللجنة عُرف جزء مهم من الحقيقة، وترسخ الإنتقال الديمقراطي، وتم جبر ضرر عدد كبير من الضحايا بمجرد معرفة الحقيقة والإعتراف الجماعي والرسمي بمعاناتهم، وقد كان من عوامل نجاح اللجنة في جنوب أفريقيا تأسيس لنظام جديد قائم على العفو عن مرتكبي مسؤولي انتهاكات وجرائم الماضي من خلال مساهمتهم في الكشف عن الحقيقة، كذلك مساهمة ودعم المجتمع المدني والسياسي، وتوفير موارد مادية ومعنوية مهمة (الرطيمات 2023). اما دولة المغرب فهي الأُخرى شكلت أحد التجارب الدولية لتحقيق العدالة الإنتقالية في ظل إستمرار النظام نفسه(الملكي) ولكن مع تغير بارز في سياسيته في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ،(الحبيب 2019، 80) متجةً نحو مسار مواجهة الماضي وتصفية الحسابات معه كما في دولة جنوب افريقيا ، لكن تجربة المغرب في العدالة الإنتقالية تتقاطع مع تجربة جنوب أفريقيا أيضًا في الكشف عن حقيقة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب ما بين الاعوام 1961–1999 إذ عملت (هيئة الإنصاف والمصالحة) على تحقيق الإنصاف وجبر الضرر من أجل بلوغ المصالحة، وذلك من دون ذكر أسماء الجناة أو معاقبتهم، حيث غلب أفق التصالح التأريخي والسياسي على منطق المقاضاة، ذلك أن التصور المختزل لمنهجية عمل (هيئة الإنصاف والمصالحة) تم حصره في جانبين مركزيين أولهما البحث والتحري في الوقائع والحوادث التي رسمت الملامح الكبرى لسنوات الرصاص، أي إبان حكم الحسن الثاني، ثم تقويم الحوادث الحاصلة بهدف تقديم اقتراحات تسمح بتجاوز آثارها في الحياة السياسية، وخلال التطورات التي عرفتها دولة المغرب بعد إنجاز عدالتها الإنتقالية، أنها أسهمت في التحول الديمقراطي بوصفه عملية تراكمية وصيرورة معقدة تستهدف دمج الديمقراطية في المنظومات السياسية والإجتماعية والثقافية والأيديولوجية وتحويلها إلى ثقافة وسلوك لدى الأفراد والجماعات ، لكن هذا التحول ظل بطيئًا وغير منتهٍ ورهين صراع بين ديناميتين، الأولى إصلاحية والثانية محافظة، ومع ذلك فالمغرب قد اجتاز

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مقارنةً بالكثير من دول محيطه العربي الإسلامي، أشواطًا كبيرة على سكة التمهيد للانتقال الديمقراطي(المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2022).

قدمت التجارب الدولية السابقة للعدالة الانتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي المسار التي سارت عليه هذه الدول والمتمثل بمواجهة الماضي وتصفية الحسابات معه ، مع إختلاف الآليات وسياق عملها من دولة الى اخرى ، مثل البحث عن الإنتهاكات ومعاقبة المسؤولين عنها ومنح الضحايا تعويضات ووضع أسس للمصالحة والاندماج الاجتماعي ، والتي بمجملها تمكنت من تحقيق الإصلاح السياسي والمؤسسي وإن كان بنسب متفاوتة ، وسننتقل الى دراسة حالة النموذج الإسباني الذي يمثل إنتقالة في مسار العدالة الإنتقالية كما سنبين لاحقا.

ثانياً :اسبانيا في ظل الحكم الدكتاتوري (1936-1975)

1- الحرب الأهلية الاسبانية والسياسة الفرانكوية

قد تشهد العديد من الدول الحروب الاهلية نتيجة عوامل داخلية تتمثل بأختلاف الرؤى السياسية لقادة الدولة من جهة والمعارضة من جهة اخرى ، أو عدم توافق سياسة الدولة مع تطلعات مجتمع تلك الدولة ، أو عوامل خارجية تتمثل بتدخل الدول الأقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للبلاد والعمل على دعم الجهات التي تتوافق مع أيدلوجيتها وسياستها ، وهذا هو الحال في إسبانيا ، إذ برز الخلاف على المستوى الداخلي بين الجبهة اليسارية (الجبهة الشعبية) الداعية الى الجمهورية والجبهة اليمينية (القوميين) الداعية الى الملكية فضلاً عن تدخل القوى الخارجية المتمثلة بلينين مؤسس الشيوعية والداعم لأي حركة يسارية في العالم ، إذ بدأت الشيوعية تدخل مع عناصرها الراديكالية إسبانيا حتى أنفجرت الحرب الأهلية التي أدت الى تردي الأوضاع الى درجة سيئة جداً .

أ. الحرب الأهلية الإسبانية من عام 1936-1939

شهد الواقع السياسي الإسباني بتياراته المتنافسة للوصول الى السلطة العديد من الإخفاقات لاسيما بعد أن حصلت (الجبهة الشعبية اليسارية) على دعم وكسب ثقة الشعب الإسباني ، وأحكام قبضتها على السلطة بعدما أنهت الحكم الملكي وأطاحت بنظام (بريمو دي ريفيرا) عام 1931م واعلان الجمهورية الثانية (1932-1936) في أسبانيا بقيادة (نيسيتو ألكالا زامورا) والذي شرع بأجراء إصلاحات عدة كان أولها إلغاء إمتيازات كبار الضباط وإحالتهم على التقاعد وإلغاء إمتيازات الكنائس والمدارس التابعة لها وإصلاح قطاعات الزراعة والصناعة ومنح الأقاليم ذات النزعات الإنفصالية حكما ذاتياً مثل أقليم كاتالونيا والباسك (Chapman 1946 ,488). إلا إنها لم تكن بمستوى تحمل المسؤولية لإدارة البلاد بسبب عدم أتباعها التغيير التدريجي في عملية الإصلاح السياسي وإبتعادها عن الإعتدال في تطبيق العدالة الإجتماعية والإنتقالية الى جانب الدخول في صراعات داخلية أدت الى الإنزلاق في حرب أهلية عام 1936م وقد شكل اغتيال (خوسيه كالفو سوتيلو)على يد حرس الثورة الجمهوري السبب الرئيس

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للإنقلاب الذي قاده الجنرال فرانكو ، إذ وجد فرانكو تبريراً للإنقلاب العسكري في 1936/3/18 وأعلن رفضه لحكم (الجبهة الشعبية) التي تحكم إسبانيا وهددها بتكوين جيش ضخم من الضباط المغاربة الذين قدم لهم العديد من الإغراءات للإنظمام الى جيشه ، وبالفعل إستطاع تكوين جيش يتكون من 50 الف جندي مغربي بقيادة المارشال (محمد مزيان) وبدأت المواجهات العسكرية بين (الجبهة الشعبية) المنتخبة ديمقراطياً والتي كانت تضم الحزب الشيوعي والإشتراكيين والجمهوريين مقابل (الجبهة القومية) بقيادة فرانكو وجيشه وتحولت الى حرب أهليه دامت ثلاث سنوات ، وأنقسم المجتمع الإسباني ما بين مؤيد لإنقلاب فرانكو وأخر مؤيد للإشتراكيين (الجبهة الشعبية اليسارية)(الجابري 2019، 171) راح ضحيتها مئات الألف بين قتيل وجريح يقدرها المؤرخون بين (300،000–1،000،000) قتيل وجريح غالبيتهم من الطبقة المثقفة ، فضلاً عن سجن 270 الف تم إعدامهم واكثر من نصف مليون شخص تم نفيهم خارج البلاد ونزوح الأف بسبب الحرب وما خلفته من دمار ، ولا توجد إحصائيات ثابته عن ضحايا الحرب لغاية اليوم فقد تزداد أعدادهم عند إكتشاف المزيد من جثث الأشخاص الذين أختفوا في حال تطبيق كل آليات العدالة الإنتقالية في إسبانيا وتحولت مدينة مدريد وبرشلونه الى حرائق ، وأنتهت الحرب الأهلية بأنتصار فرانكو بمساعدة ودعم (بينيتو موسوليني و أدولف هتلر) وأعلن نفسه حاكماً للبلاد في 1939/4/1 وبهذا كشفت الحرب الأهلية الإسبانية أن هناك خللاً حول مفهوم الأُمة الإسبانية، لذلك ظهر الإنقسام والإنشقاقات داخل المجتمع الإسباني في الثلاثينيات.(García 2011, 26; ملاح وبلواضح 2020، 101) عمل فرانكو على أعادة كتابة رواية الإنقلاب ضد الحكومة الجمهورية الشرعية مصوراً إنتصار القوميين في الحرب الأهلية على أنه حملة صليبية ناجحة ضد الشيوعية الملحدة ، وأعترف النظام الفرانكوي فقط بضحايا الجانب القومي ومنحهم الشهادة والشرف وبهذا أعتمد على نظام ذكرى ضحايا القوميين للحفاظ على ذكرى ضحاياه القوميين والقضاء على المعارضين وقد أستخدم فرانكو هذه الرواية (الذاكرة التأريخية) لتبرير القمع والعنف الذي يمارسه نظامه بالقضاء على المعارضين بأي وسيلة لا ترحم ، خلاف ذلك سيكون إنتصارهم مهدد بالسقوط ، ومن ثم أدى تلاعب فرانكو بذاكرة الشعب الإسباني لتاريخه الى تشويه فهمهم للضحية وتصوير القوميين على أنهم الضحايا الأبطال الشرعيين والجمهوريين مخطؤن ويستحقون العنف وهذا ما أثر بشكل كبير على تطبيق العدالة الإنتقالية في إسبانيا مستقبلا.(Kolon 2021, 3)

ب . السياسية الفرانكوية في ظل الحكم الدكتاتوري من 1939–1975

يمكن تقسيم مدة تولي فرانكو للسلطة الى مرحلتين ، الاولى ما بعد الحرب الأهلية مباشرة (1939–1947) والتي أتسمت بأفضع الجرائم.(Kolon 2021, 3) أذ تحولت إسبانيا خلال هذه الحقبة الى دولة بوليسية تتبع سياسات التعذيب ضد مواطنيها تحديداً الموالين للمعسكر الشرقي ، وأتسم حكمه بعدم وجود دستور، إذ ألغى دستور 1931 وركز السلطة بيده ، كما أن مؤسسات الدولة عملت على إتباع

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ودعم قرارات رئيس الدولة دون أي قاعدة ديمقراطية ، وكانت المناصب السياسية تشغل بالتعيين لحرمان المواطنين من حق التصويت والإنتخاب ، فضلاً عن عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية وكان الجيش هو من يقوم بمهام الشرطة في المجتمع لحفظ النظام ، وألغى النقابات كافة ما عدا التنظيم النقابي الرسمي للعمال ، ومارس القمع المستمر والمخطط لأصوات المعارضة ، والتحكم بوسائل الإعلام الى جانب فرض رقابة صارمة عليها لجعلها مصدر دعاية لنظامه السياسي(الجابري 2019، 172). فضلاً عن إلغاء الحكم الذاتي في أقليم كاتالونيا والباسك ومنع إستعمال اللغات الاخرى مثل الكاتالونية والباسكية حتى في الحديث بين الأفراد ، ومنع التظاهر وفرض رقابة صارمه على التعليم لاسيما الثانوي(García 2011, 26) . وعمل النظام الفرانكوي على إنشاء نظاماً قضائياً يعاقب المعارضة السياسية في محاكمات موجزة ويتهم اولائك الذين دعموا النظام السابق أو اولائك الذين لم يتفقوا مع النظام الجديد بجريمة التمرد العسكري ، وكثيراً ما أصدرت اللجان العسكرية مثل محكمة قمع الماسونية والشيوعية عدة إدانات مخصصة لأسباب أيدلوجية ، وتم إجراء أكثر من 229 الف تحقيق للذين أُدينوا بالفعل في محاكمة جنائية واسفر معضمها عن عقوبات إقتصادية مثل مصادرة الممتلكات ونقلها الى أنصار الدكتاتورية فرانكو ، كما نفذ نظام فرانكو سياسات تطهير ضد المعلمين والأساتذه والموظفين العموميين وأعضاء جيش الحكومة السابقة ، كما شاركت سلطات فرانكو في إنشاء شبكة للإتجار بالإطفال من خلال ما نصه المرسوم الحكومي عام 1940 على إنه يمكن للأُمهات السجينات الأحتفاظ بأطفالهن حتى يبلغ الأطفال سن الثالثة(Escudero 2014, 127) بعدها تأخذهم السلطات تحت رعاية منظمة تسمى (مساعدة إجتماعية) أو من مختلف المؤسسات الكاثوليكية حتى وصل عددهم ما يقارب 30 طفل ومن ثم يتم تسليمهم الى العديد من العوائل الموالية للنظام الجديد أو الى عوائل لها الإستعداد لدفع ثمن الطفل ، ولم يعود الأطفال الى أُسرهم البايلوجيين ، ويبدو أن الغاية الأساسية من هذا الفعل هي لدوافع سياسية تتمثل بكونها وسيلة لمنع إنتشار (الماركسية) ، ولكن بعد ذلك فسح هذا المنطق المجال الإقتصادي ، أذ أصبح بيع الأطفال مربحاً للغاية وبدأت المحاكم الإسبانية الإعتراف بحالات الإتجار البشري. (Escudero 2014, 128) وتوصل المؤرخون على حجم ونوع إنتهاكات حقوق الانسان التي حدثت خلال مدة الدكتاتورية ، إذ ركز الجهاز الفرانكوي القمعي على الجمهوريين والشوعيين والماسونيين من خلال عزلهم عن السكان وتحويلهم الى أجانب مناهضين لإسبانيا وإنهم يهددون الأُمة الإسبانية ، فقد إختفى أكثر من 130 ألف شخص وماتوا في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وتم إحتجاز 700،000 شخص في معسكرات الإعتقال من عام 1936 – 1942 ، وسجن 400 ألف شخص لأسباب سياسية وتعرض العديد منهم الى التعذيب والمعاملة السيئة ، وتم نفي 500,000 شخص بسبب معتقداتهم السياسية. (Escudero 2014, 127) أذ حدث الإستبعاد على مستوى ما يسميه (روجرز

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

سمث) (القصة التأسيسية) وهي سرد مشبع بالأفكار يؤثر على عملية بناء الإنسان(Golob 2008, 531).

أما المرحلة الثانية فهي الأهدء والأكثر أستقراراً (1947–1975) أذ بدأ النظام بالإبتعاد عن الفاشية والتوجه نحو الإستقرار الإقتصادي من أجل تحقيق المكاسب ، فضلاً على الرغبة بالحصول على قبول أكبر من قبل القوى الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية (مع الاحتفاظ بالنظام الدكتاتوري الاستبدادي القمعي) (Kolon 2021, 3). ويبدو أن الإسبان قد ساهموا في إستمرارية النظام الدكتاتوري الفرانكوي بصورة مباشرة او غير مباشرة لمدة 40 عاماً خوفاً من العوده الى شبح الحرب الأهلية التي لم تغيب عن ذاكرة الإسبان(Abad 2009, 65) ، وبذلك وضع فرانكو الشعب الإسباني أمام خيارين أما الرضوخ لسلطة الزعيم أو الفوضى وشبح الحرب الأهلية (Platon 2001, 182). إذ ركز فرانكو خلال هذه المرحلة على ركنين أساسيين هما القومية الإسبانية والعقيدة الكاثوليكية(Villar 1984, 46) . فالقومية الإسبانية تتمثل بالوحدة الإسبانية ومنع أي حركة أو مطالبة بالإنفصال أو الحكم الذاتي لأي أقليم ومواجهة أي دعوة مثل هذه بالقوة ، أما العقيدة الكاثوليكية فتتمثل بالسيطرة على الكنيسة(Chris and Richards 2005, 177). ومن ثم فأن وجود الألتزام بهذين الركنين ما هو إلا تجاوز على الحريات العرقية والدينية في البلاد والتي ستودي الى بروز العديد من الصراعات الأثنية والدينية التي تعد من أقوى الصراعات وأخطرها على الدولة وسكانها . وفي عام 1947 م أقر فرانكو قانونا بأسم (قانون الخلافة في الحكم) محاولةً منه لتحقيق الأستقرار لنظامه، والذي نص على أن نظام الحكم في إسبانيا ملكي(Llamas 1994, 152) ، وفي عام 1967 تم أقرار (القانون الاساسي للدولة) ووفق هذا القانون أصبحت إسبانيا مملكة من دون ملك ويحكمها الجنرال فرانكو ، وهذه مفارقة لم تكن موجودة في أي دولة(Ley Orgánica del Estado 1967). أذ نظم هذا القانون عملية خلافة رئيس الدولة وأعطى هذه الصلاحية لمجلس الوصاية والذي يتشكل من رئيس البرلمان وكبير الأساقفة وقائد الجيوش الإسباني ، كما أستحدث هذه القانون مؤسسة جديدة أسماها (مجلس المملكة) الذي يتكون من رئيس البرلمان والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس الدولة ورئيس معهد إسبانيا وعضوين يُنتخبان من مجموعة محامين وعضو واحد من كل مؤسسة من المؤسسات (المحامون في المحاكم ، عمداء الجامعات ، النقابات المهنية) ويعين رئيس الدولة بأقتراح من مجلس المملكة رئيس للمجلس ونائباً للرئيس(de la Ley Fundamental del Estado español 1967, III). ويبدو ان الدافع من وراء توجه فرانكو خلال هذه المرحلة نحو الإجراءات القانونية والمؤسسية هي للحفاظ على نظامه الدكتاتوري القمعي دون أن يلتفت الى مصالح ورغبات الشعب الإسباني .

وأنتهت هذه المرحلة بوفاة فرانكو بسبب الشيخوخة في 20 / نوفمبر 1975 الذي شكل لحظة تاريخية في الذاكرة السياسية للنظام السياسي الإسباني ، فهي تعبر عن نهاية مرحلة سياسية إستطاع فيها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

نظام فرانكو لأكثر من 36 عاماً إنشاء بنية مؤسسية دستورية معقدة قائمة على الدكتاتورية ، كما تمثل في نفس الوقت لحظة حاسمة أراد فيها النظام لما بعد فرانكو التحول بأتجاه الديمقراطية ، وادى أرث الحرب الأهلية التي عرفتها إسبانيا مابين 1936–1939 عاملاً حاسماً في جعل مسار الإنتقال الديمقراطي ذو طبيعة سلمية .

ثالثاً:العدالة الانتقالية في ظل الانتقال الديمقراطي الاسباني (موجات التعطيل والتفعيل)

قد تظهر معضلة العدالة الإنتقالية أثناء عملية التحول الديمقراطي للدول بين ما يدعو إليه المجتمع لمحاسبة المسؤولين من خلال خروج الحشود الغاضبة في مظاهرات للتنديد بما وقع عليهم من ظلم وعنف من قبل النظام السابق ، وبين ما يدعو إليه النظام الجديد وتعميمه لسلوك الدولة الداعي الى تحمل مسؤولية الحكم بنفسه ، ففي الوقت ذاته تقيد سياسة الحكومة الجديده لدى تعاملها مع اثار النظام السابق فتحضر العقوبة خارج نطاق القانون وتدين العنف المخالف له ، وتدعو لمشاركة أطياف الشعب كافة في ضمان المساواة في الحقوق فضلاً عن إنشاء نظام قائم على أساس القانون ، وقد ينفجر طلب العدالة مع فرض القيود القانونية فتتولد معضلات العدالة الانتقالية كما حدث في إسبانيا .

1. المرحلة الاولى للعدالة الأنتقالية (موجة التعطيل)

بعد وفاة فرانكو عام 1975 أصبح (خوان كارلوس) ملكاً على إسبانيا وأقام النظام السياسي الجديد (البدري وعدنان 2024، 61) وفق عقد إجتماعي قائم على أساس دفن الماضي وعدم إعادة فتح الجروح القديمة من خلال عقد (الإتفاقية الإنتقالية) وهي (نسيان الماضي وفي المقابل نتبنى ديمقراطية جديدة) من أجل أن يحقق الإنتقال الديمقراطي أغراضه المتمثله بأن أنصار فرانكو السابقين وأعضاء المعارضة الديمقراطية على حدٍ سواء سوف يظلون صامتين بشأن الجرائم ومرتكبيها ، فكل طرف ملتزم بشكل أساسي بالتخلي عن الماضي ، وكما كان على أنصار فرانكو أن ينبذوا الدكتاتورية فعلى الديمقراطيين أن يتخلوا عن الجمهورية السابقة ودستور 1931 وهذا سيشكل نقطة وسطية بين الدكتاتورية والجمهورية ، فكان أساس الإتفاقية هو العفو عن أولئك الذين إرتكبو جرائم خطيرة خلال مدة حكم فرانكو(Escudero 2014, 132) .

أقر البرلمان الأسباني (ميثاق الصمت) الذي تُرجم بقانون العفو 1977 الذي نجح في إلغاء العواقب القانونية والسياسية للحرب الأهليه ونظام فرانكو ، ويبدو أن السبب في الإجماع السياسي والإجتماعي حول إقرار هذا القانون هو ضعف القوى الديمقراطية خلال المرحلة الإنتقالية الأمر الذي سمح لجزء كبير من السلطة في أيدي أحفاد نظام فرانكو ، أذ تم تنظيم هذه المرحلة الإنتقالية من قبل المؤسسات الفرانكويه نفسها دون أي إنقطاع في أستمرارية القوانين التي وضعها فرانكو على أعتبار أن تغيير النظام حصل وفق تفاوض وتوافق بين النظام الفرانكوي والجمهوريين ، فلم تكن هناك ثورة عمليات تطهير لإرساء الديمقراطية ، وهكذا ظلت مؤسسات الدولة على حالها وأعتبرت محاسبة المسؤولين في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الحقبة الإستبدادية مستحيلةً ، فضلاً عن نشر مسؤولوه السابقون كذبة مفادها أن الفضائع التي إرتكبها القوميين والجمهوريون كانت على نفس النطاق ، وتم إلقاء اللوم على كلا الجانبين في التسبب في حرب بين الأشقاء وبما أن الجانبين في الحرب الأهلية كانا مسؤولين ، فلن نكسب أي شي عن طريق نبش الماضي سوى أعادة الاوضاع سوءً(Kolon 2021, 4) ، فضلاً عن عدم نسيان المجتمع حالة عدم الإستقرار التي مر بها خلال مرحلة الحرب الأهلية وخوفهم من إمكانية إعادتها لاسيما بعد الإنقلاب الفاشل عام 1981 وهذا ما أدى الى البحث عن الإجماع السياسي بين الجميع(Mihr 2017, 113).

وبناءً على هذا القانون لم تكن هناك أي ملاحقات قضائية ولا لجان تحقيقية للبحث في الماضي ففي 7 ايلول / 1977 رفضت المحكمة العليا في إسبانيا استئنافاً قدمه (بلتسار غارثون) المتعلق بفتح ملف التحقيق حول مصير 100،000 من ضحايا فرانكو مبيناً أن بعض الجرائم لا تسقط بالتقادم وكان الإتهام قد وجه الى (غارثون) لقيامه عمداً بتجاوز قانون العفو الصادر 1977 للتحقيق في جرائم أُرتكبت خلال حكم فرانكو وتعرض لملاحقة قضائياً بتهمة أستغلال المنصب وأكدو بأن قانون العفو العام يمنع محاكمة الجرائم السياسية في هذه المرحلة(لاديش 2010، 10 ; Hilbink 2014, 3) دون وجود دليل على ذلك الذي يصعب الإتيان به نتيجة تزييف الذاكرة التأريخية من قبل فرانكو ، فضلاً عن تدمير وحرق كل ما يدل على ذلك من أوراق ووثائق ومحفوظات والأماكن التي تدل على القمع بزعم تعزيز المصالحة الوطنية ، ولم تبقى سوى الشهادات الشفهية التي كانت ذات سند ضعيف في هذا المجال .

وقام رئيس الوزراء (أدولفو سواريث غونثاليث) الإسباني ذو العقلية الإصلاحية الديمقراطية من إقناع السلطة التشريعية بحل نفسها وتمرير قانون الإصلاح السياسي الذي سمح بأجراء إنتخابات حرة نزيهة وأصرت المعارضة اليسارية على أن هذه الإنتخابات يجب أن تسفر عن نتيجة تمتع الكونغرس بسلطات تأسيسية وسمح لهم أدائهم الإنتخابي بتحريك صياغة الدستور الجديد الى الأمام والذي وافق عليه 87،78% من حوالي 18 مليون ناخب في إستفتاء شعبي وأعطى هذا الدستور مكانة متميزة للحقوق الأساسية(Hilbink 2014, 12) وأكد على مسؤولية الدولة بالدفاع عن الحرية والعدالة والمساواة ، وإضطلاع السلطات العمومية بتعزيز الظروف الملائمة لتمتع الفرد والجماعات التي ينتمي إليها بالحرية والمساواة بشكل حقيقي وفعلي ، كما تضطلع بمهمة تذليل العقبات التي تقف في وجه الحرية والمساواة أو تقلصها ، وأكد على عدم رجعية القوانين العقابية التي لا تتماشى مع الحقوق الفردية ، وأن للجميع الحق في الحياة والسلامة الجسدية والمعنوية ولا يسمح لأي أحد بأخضاع الشخص للتعذيب أو المعاملة اللإنسانية وتلغي عقوبة الإعدام بأستثناء ما قد نصت عليه القوانين الجنائية العسكرية في أوقات الحرب (الدستور الاسباني 1978المعدل, المادة 1: الفقره 1 / المادة 9: الفقرات 2،3 /المادة 15) في حين نصت المادة 1/25 من الدستور"لا يجوز إدانة أي أحد ولا الحكم عليه على تصرف أو إهمال لم يكن يعتبر حين وقوعه جريمة أو جنحة أو مخالفة إدارية حسب القوانين المعمول بها أَن ذاك"(الدستور

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاسباني 1978المعدل , المادة 25 : الفقره 1) . وفي هذه المادة إشارة وتوثيق لمضمون قانون العفو العام 1977 علماً أن المحكمة الدستورية أقرت في حينها بأن جميع القوانين التي تم إقرارها قبل دستور 1978 يمكن تجاهلها وعدم تطبيقها من قبل أي قاض ، وهذا يعني أن القانون غير دستوري وهذا ما أستند عليه القاضي (غارثون) في تفسير هذا القانون(Escudero 2014, 134).

أما على المستوى القضائي لم ينجح القضاة في إسبانيا التحرك نحو المسائلة القضائية تجاه الجرائم الفرانكوية لإنها في الأساس ذات قيم محافظة ، ولكن هناك من يرفض هذا الأمر ويرى أن هناك تعددية أيدلوجية كبيرة داخل السلطة القضائية ، فعلى الرغم من إحتفاظ بعض الإفراد المحافضين المتطرفين بمناصبهم الرفيعة في السلطة القضائية إلا أنه في الثمانينات جرت العديد من الإصلاحات التي أستبدلت بعض هولاء المحافظين ، من خلال إجراء إصلاحات على القانون الأساسي الجديد للقضاء عام 1985 إذ نص على التقاعد المبكر للثلث الكامل من الموظفين القضائيين بما في ذلك العناصر الأكثر تحفظاً من أعلى الدرجات في الجهاز القضائي وأدخل تغييرات مهمة في التعيينات القضائية لتنويع وأضفاء الطابع الديمقراطي على السلطة القضائية وقد إنعكست هذه الإصلاحات في تغيير ملفت للنظر في المواقف القضائية بالتوجه نحو الحقوق الاساسية ففي عام 1972 أشار الإستطلاع حول التأكيد على الحقوق والحريات من قبل القضاة 33% وفي 1983 60% اما في عام 1987 فقد ارتفع الى 71% وهذا دليل على تغير توجهات القضاة نحو الديمقراطية وامكانية تحقيق العدالة الانتقالية على المستوى القضائي(Escudero 2014, 138) .

وخلف جدار الصمت بدأت إجراءات الإعتراف بالعدالة الانتقالية غير المباشرة مثل صناديق التقاعد للسجناء السابقين والنصب التذكارية المحلية وفعاليات إحياء ذكرى ضحايا الحرب الأهلية وإستخراج الجثث بشكل غير رسمي ولكن لم يكن ذلك على المستوى الوطني وإنما من خلال مبادرات أقليمية ومحلية وفردية ، ولم يواجه النظام الجديد أي تهديد تجاه إجراءات التطهير أو المطالبة بالمحاكمات التي أقامتها المحليات وإنما كانت على نطاق ضيق جداً وبقيت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في ذلك الوقت خاضعة للخطاب المهيمن(Mihr 2017, 132; Kovras 2014, 742). وفي الحقيقة أن هذه الإجراءات لم تكن موجهة نحو إستعادة ذكريات الضحايا والنظام السياسي وإنما تعويضهم إقتصادياً فقط دون أن تكون هناك ملاحقات قضائية أو لجان تحقيقية ولمحاولة تصحيح بعض التمييز الذي عانوا منه عندما قرنتها بالإمتيازات الممنوحة لقدامى المحاربين في الحرب الأهلية(Escudero 2014, 137).

بقي الحال على ما هو عليه خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي فلم تشهد تطبيقات لآليات العدالة الإنتقالية وقد يعود السبب في ذلك لوجود عدة عوامل أهما(Humlebaek 2011,74) :-

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ. وجود النخب الفرانكوية ذات الجذور الفرنسية في المؤسسات السياسية الرئيسة (القضاء ، الكنيسة ، الإقتصاد) وإختيارها أولوية البناء الديمقراطي مقابل طي صفحة ماضي الإنتهاكات وهو ما سمح بأفلات المسؤولين من العقاب .

ب. إستمرار وجود أجهزة الأمن الوطني في البلد (مثل الحرس المدني) والجيش الموالي للنظام القديم .

ج. وجود الكنيسة الكاثوليكية التي عارضت بشدة مشاركة النخب الإشتراكية والشيوعية في اللعبة الجديدة لتقاسم السلطة الديمقراطية .

د. عدم موجود مؤسسات المجتمع المدني والنقابات الداعية لتحقيق العدالة الإنتقالية ، وعدم مطالبة الضحايا بالتعويضات القانونية (لجان التحقيق ، المحاكم القضائية) وإقتصارها على التعويضات المادية) خوفاً من إمكانية عودة شبح الحرب الأهلية التي لازالت باقية في أذهان المجتمع الإسباني .

هـ. وجود القوانين والتشريعات التي تم تفصيلها خصيصاً لتجنب المحاسبة والمسؤولية القانونية مثل قانون العفو لعام1977 .

ومن خلال هذه القيود يمكن القول أن تدابير العدالة الانتقالية المتمثلة بالمحاكمات ولجان التحقيق والتعويضات والعفو وغيرها ما هي إلا أدوات بيد الجهات السياسية الفاعلة والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني فهناك علاقة تأثير بين التدابير وطريقة تطبيقها من قبل المؤسسات السياسية والمجتمعية ولا يمكن لهذه التدابير ان تكون جيدة وقوية إلا بالقدر الذي تسمح به الإصلاحات والهياكل الدستورية .

2. المرحلة الثانية للعدالة الإنتقالية (موجة التفعيل)

ظلت إسبانيا وبشكل إنتقائي صامته ولفترة طويلة وبشكل ملحوظ بعد توطيد حكمهم الديمقراطي نتيجة أتفاق الأطراف المتنازعة مسبقاً على عدم أستخدام الماضي المرير بالساحة السياسية مقابل الإلتزام بالنظام الديمقراطي الجديد الى أن أصبح الصمت متأصل بالخطاب السياسي كونه يمثل الطريق الأكثر فعالية للسلام والإستقرار وترسيخ الديمقراطية من وجهة نظرهم ، إلا أنه يقلل من إحتمالات إستعادة الحقيقية ، ولكن قد يتعرض النظام أو الدولة لضغوطات تقلب فترات الصمت الطويلة حتى بعد عقود من الفترات الإنتقالية ، وهذا ما حدث في إسبانيا التي بدأت بالتنقيب عن ماضيها بعد مرور اكثر من 25 سنة على بدأ مرحلة التحول الديمقراطي(**Kovras** 2014, 732–737) . أذ أدى تداعيات مقتل بلانكو عام 1997 رد فعل سريع وقوي من قبل الحكومة والمجتمع الاسباني بأصدار أول قانون للإعتراف بضحايا الإرهاب وتوفير الحماية لهم عام 1999 إذ انشأ هذا القانون نظام تعويض يغطي بالكامل مسألة المسؤولية المدنية ويقدم تعويضاً لكل ضحايا الإرهاب المباشرين وغير المباشرين (Kolon 2021, 8)، وبعد عام 2000 ظهرت تحذيرات تؤكد بأن من ينسى ماضيه سيحكم عليه بتكراره وتلك النظرية المعهودة التي ترى بأن العقوبة تردع الجريمة وتفصل المجرمين عن المجتمع وتحميه من أفعالهم مسبقاً(كالهون 2014، 20) . وهذا ما دفع أهالي الضحايا لإستخراج رفات ثلاثة عشر من ضحايا عمليات القتل في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

قرية ليون (قريه صغيرة واقعة شمال اسبانيا) ، ومن ثم إكتشاف العديد من المقابر الجماعية ، وهذا ما دفع للتشكيك في نجاح عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا ، وقد بدأ هؤلاء الأشخاص بالمطالبة بالتعويضات زاعمين أن مثل هذه التسويات لها أهمية قصوى لنجاح الديمقراطية الإسبانية في المستقبل(Escudero 2014, 126). وشهدت تلك المرحلة بروز حركة الذكرة التأريخية من قبل عدد من الناشطين السياسيين والمجتمعيين ، فضلاً عن دعوة الأحزاب ذات الميول اليسارية بمراجعة الماضي لتصحيح أوجه القصور في المرحلة الإنتقالية والبدء بحث المجتمع المدني للدعوة الى تنشيط حركة الذاكرة التأريخية التي عملت على أستعادة ضحايا نظام فرانكو بالظهور مجدداً ، في الوقت الذي فاز الحزب الاشتراكي بالأغلبية لأول مره عام 2004 وكثف الدعوات للعودة الى الذاكرة ، أذ بدأ بمواجهة حزب الشعب الذي كان أكثر عرضه للخطر وصور اليمين على أنه عدو الذاكرة التأريخية ، كما صدر تقرير عام أقرته اللجنة المشتركة بين الوزارات لدراسة ضحايا الحرب الأهلية في 28/يوليو /2006 وكذلك أعد مركز الدراسات السياسية والدستورية ملفاً يتعلق بذات الموضوع في العام نفسه ، وبهذا فقد ساهم بروز جيل جديد من الناشطين والسياسين في الأعتراف العام بهذه الذكريات وعملوا على وضع حداً لإفلات الصمت والنسيان من العقاب وحققت هذه التوجهات نجاحاً كبيراً على المستوى الدولي ، إذ بدأت المنظمات الغير حكومية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس(Human Rights Watch) في دعم مطالب الضحايا والضغط من أجلهم في المشهد السياسي الدولي وأدانت سياسة الإسكات والنسيان ففي عام 2002 أدرج فريق الأُمم المتحدة العامل المعني بحالات الإخفاء القسري في إسبانيا في قائمة البلدان التي لم تحل حالات الإختفاء التأريخي ، وفي عام 2006 أصدرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا أدانة رسمية وعلنية لنظام فرانكو وجرائمه ، وفي العام نفسه ناقش البرلمان الأوربي وأدن الدكتاتورية الإسبانية(Escudero 2014, 141; Kolon 2021, 6).

وكان رد فعل الحكومة تجاه ذلك هو دعوة البرلمان الإسباني لإقرار قانون الذاكرة التأريخية عام 2007 في ظل حكومة (خوسيه لويس ثباتيرو) لمعالجة القضايا التي أثارتها حركة الذاكرة التأريخية المتعلقة بأولئك الذين حوكموا خلال الحرب الأهلية الدكتاتورية وإغلاق هذا الجرح المفتوح في المجتمع الإسباني ، أذ تضمن هذا القانون أول إدانة قانونية وصريحة لنظام فرانكو ، إذ إعترفت الديباجة رسمياً بمعاناة أُولئك الذين أُنتهكت حقوقهم لأسباب سياسية أو أيدلوجية ، كما أنها تعترف بالمدنين والعسكريين الذين قاتلوا دفاعاً عن القيم الديمقراطية كما يعترف هذا القانون بالحق في الذاكره الشخصية كجزء من الوضع القانوني للمواطنة وهذا ينبع منه العديد من الحقوق الإيجابية وهي(Escudero 2014, 142–143) :

أ. يمكن لجميع الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام أو المسجونين لأسباب سياسية أو أيدلوجية أو دينية التقدم بطلب للحصول على بيان رسمي وفردي للتعويض من الحكومة الإسبانية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب. منح متطوعو اللواء الدولي الذين جاءوا الى إسبانيا للقتال من أجل الجمهورية وأحفاد المنفيين الحق في الحصول على الجنسية الإسبانية .

ج. تحسين نظام التعويضات الإقتصادية الذي تمت صياغته في الثمانينات مما يوفر تدابير لتقديم المساعدة للضحايا .

وخلال هذه المرحلة تمت دعوة الضحايا للإدلاء بشهاداتهم وتم تلقي 14000 طلباً فردياً للمحاكم سعياً لإلغاء أو أعادة فتح القضايا التي تمت محاكمتها في محاكم فرانكو العسكرية ومن أبرزها الطلب الذي قدم من قبل اخوات (سلفادور يويج انتيتش) أحد أخر سجناء فرانكو السياسيين الذين تم إعدامهم في السبعينيات فضلاً عن زيارة بعض الشخصيات الرمزية لعوائل الضحايا مثل زيارة رئيس الوزراء الى أطفال الحرب الجمهوريين في موسكو وزيارة معسكر إعتقال (ماوتهاوزن) في المانيا(Golob 2008, 631) . ولكن هذا لم يكن كافٍ لمواجهة الطبيعة الخطيرة للجرائم والأضرار الناتجة عنها ، إذا أدركنا أن القانون لم يذكر أي شي عن التحقيق القضائي في جرائم الماضي ولم تتم بموجبه أعادة الممتلكات المصادرة الى أصحابها الشرعيين ولم يتم تعويض أصحابها قيمة هذه الممتلكات ، كما أنه عمل على خلق فئتين من الضحايا الأولى ضحايا الإرهاب من الدرجة الأولى والثانية ضحايا فرانكو من الدرجة الثانية ، أذ منحوا الحق لضحايا الإرهاب دون ضحايا فرانكو بحجة أن ضحايا فرانكو يعيشون في الماضي ويسعون الى الإنتقام وليس العدالة وأنهم قُتلوا خلال صراع كان له أهداف سياسية ومن ثم فهم مذنبون بشئ ما خلافاً لضحايا الإرهاب ، أذ سعت رابطة ضحايا الإرهاب (AVT) التي تأسست عام 1981 في اسبانيا لتمثيل ضحايا الهجمات الإرهابية وعائلاتهم ، الى تبرير الإختلاف في أنها تزعم بأن منظمة (إيتا) تغتال الضحايا الأبرياء منذ أربعين عاما بهدف بث الرعب في جميع أنحاء إسبانيا أما ضحايا فرانكو فهم ضحايا حرب أهلية وضعت طرفين ضد بعضهما ، وأنه تم التصويت على قانون العفو بعد وفاة فرانكو لتجاوز الأمر وهذا ما رفضه القاضي غارثون ففي عام 2014 أنتقد حقيقة أن ضحايا فرانكو هم ضحايا من الدرجة الثانية وطالب بمنحهم نفس الحقوق لكلا المجتمعين(Druliolle 2015,332-333) ، كما أن هذا القانون لم يقنن إستخراج رفات ضحايا الإختفاء القسري فلم يتم أنتشال سوى 5000 جثه فقط ولا تزال غالبيتها مخبأه في مقابر جماعية تقدر ب2000 مقبره في مختلف أنحاء إسبانيا(Escudero 2014, 143-144). وهذا ما خيب أمال الضحايا والجمعيات المكرسة للمساعدة في كشف الإنتهاكات التأريخية ، والتمسوا مساعده القضاء بدعوى أن القانون الدولي يعترف بالحق في البحث عن الحقيقة .

وفي 5 شباط عام 2008 قدمت إسبانيا التقرير المشار اليه في المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مستوفية بذلك الالتزامات الناشئة عن التصديق على العهد المذكور وقد نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري المذكور في جلستها 2580 و 2581 المنعقدتين في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

20و21 / 2008/10 ووافقت على ملاحظاتها الختامية في جلستها 2008/10/30 وتتضمن هذه التوصيات إشارة لإلغاء قانون العفو 1977(Carulla 2014, 93) وفي عام 2011 إعتمد الكونغرس قانون الإعتراف بضحايا الإرهاب وتوفير الحماية الشاملة لهم والذي يعزز النظام القائم ويضيف العديد من الحقوق الجديدة ، وهذا القانون يعترف صراحة بجميع ضحايا الإرهاب وبشكل متساوي بإعتبارهم ضحايا لإنتهاكات حقوق الانسان ، وفي الحقيقة هذه خطوة ضرورية وحاسمة لتحقيق أي تقدماً اضافي للعدالة الإنتقالية والمصالحة والسلام المستدام في إسبانيا(Kolon 2021, 8).

في شباط عام 2012 ناقشت المحكمة العليا الإسبانية قرار 101 لجرائم ضد الإنسانية ألا أن المحكمة رفضت إمكانية التحقيق في الإنتهاكات الجسمية لحقوق الانسان التي أُرتكبت للمدة 1936-1939 في ظل نظام فرانكو ، وقامت بتصنيف الجرائم على نحو يؤدي الى إصدار أحكام قضائية محلية وليس دولية وتناولت الشكوى المرفوعة أمام المحكمة العليا ولو بشكل غير مباشر إخفاء أكثر من 113 ألف شخص نتيجة لمؤامرة مدروسة ومحددة مسبقاً للقضاء على المعارضن السياسين ولم يطلب الإدعاء العام من المحكمة العليا التحقيق في حالات الإختفاء بل طلب الفصل في محاكمة (غارثون) القاضي الإسباني الذي بدأ بالتحقيق في حالات الإختفاء وأتهم الإدعاء القاضي (غارثون) بأسائة إستخدام سلطته بإرتكاب جريمة المراوغة عندما فتح تحقيقاً قضائياً حول الظروف الكامنة وراء عدد من حالات الإختفاء في إسبانيا وأكد أن القاضي (غارثون) أنتهك ولايته القضائية لأنه كان يعلم أن القانون الإسباني لا يسمح بأجراء التحقيقات في جرائم دكتاتورية فرانكو ، وعلى الرغم من تأكيد المحكمة العليا بأن القاضي (غارثون) غير مذنب إلا أنها أكدت في نفس الوقت أنه غير مسموح قانونياً التحقيق في حالات الإختفاء ، كما أن المحكمة العليا رفضت مبدأ القانون الدولي الذي ينص على واجب التحقيق في مصير المختطفين والضحايا(Escudero 2014, 125). إذ أكد القانون الدولي بضرورة ألتزام الدولة بتعويض الضحايا عن الإنتهاكات التي تعرضوا لها ، إذ صيغ حق الضحايا بأعتباره " الحق في العدل" بمعناه الثلاثي : الحق في الحقيقة والذاكرة ، الحق في معاقبة المسؤولين عن الإنتهاكات ، حق الضحايا في التعويض وأعادة التأهيل ، وأن الحق الثاني كان هو سبب الخلاف بين هيئات الأُمم المتحدة والحكومة الإسبانية على إعتبار أنه تمت المناقشة بين القوى السياسية والإجتماعية على اساس التوافق منذ البداية وتقديم التعويضات للضحايا وإزالة رموز فرانكو ومن ثم لا مكان للعدالة الجنائية Carulla 2014, (106) . كما أن المحكمة العليا تجاهلت إتفاقيات لاهاي 1899- 1907 المنعقدة في هولندا والتي حددت القواعد التي يجب على الأطراف المتحاربة الإلتزام بها أثناء الأعمال العدائية ، وأنشاء التزاماً دولياً بأحترام قوانين الإنسانية ومتطلبات الضمير العام مؤكدة على أن هذه الإتفاقيات لم تكن كافية للسماح بمحاكمة من أنتهكوا القوانين الإسبانية ، وأكدت المحكمة أن هذه الجرائم لا تخضع للقانون الدولي وإنما تخضع لقانون التقادم الإسباني وبما ان هذه الأفعال وقعت قبل أكثر من 20 عاماً وهي المدة القصوى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للتقادم التي حددها القانون الجنائي الإسباني فلم يعد من الممكن توجيه ألتهم ضد مرتكبي الجرائم ، وهذه حجة واهية أذ تعد جرائم الإتجار بالبشر والإختفاء القسري جرائم دائمة لا تسقط بالتقادم إلا بعد الحصول على معلومات حول مصير الشخص المتضرر ، ومن ثم كان على إسبانيا أن تراعي القانون الدولي وما تصدره الأُمم المتحدة حول هذا الموضوع ليس لكونها ذات طبيعة عالمية وإنما لأن إسبانيا عضواً فيها ومن ثم فهي تؤثر على قانون إسبانيا(Carulla 2014, 93).

وبتتابع الاحداث يمكن وصف العدالة الانتقالية في اسبانيا (بالمتأخره) فضلاً عن كونها لم تكن شاملة على المستوى الوطني ، وإنما أقتصرت على المستوى المحلي ، أذ وجدت القوى السياسية بأن الصمت أو العفو أسهل الحلول للحفاظ على الإستقرار ، ولم تستخدم تدابير العدالة الإنتقالية لتجنب التكاليف السياسية الأعلى سواء كانت إقتصادية أو دولية ، فبدأت بالحوارات مع الحركات الإنفصالية في أقليم الباسك وكاتلونيا لتجنب الصراع العلني ، وإجراءات العدالة الإنتقالية مثل تفكيك تماثيل فرانكو وإقامة النصب التذكارية للموتى لا يمكن أن تتم إلا من قبل الحكومات المحلية ، وتعتمد دائما على القيادة السياسية في قرية او بلدة معينة ، فأذا كانت القيادة المحلية شيوعية أو إشتراكية ، كان هناك إحتمال أكبر لإستخدام تدابير العدالة الإنتقالية لنزع الشيوعية عن نظام فرانكو ، وهذا ما تسبب بتزايد الإرهاب والنزعة الإنفصالية في ظهور جماعات تظهر أن الديمقراطية تتأثر سلباً بسبب عدم الإعتراف بمظالم الماضي وتحديداً عدم تسمية الضحايا والجناة وغياب العدالة الجنائية وقد أدى الفشل في نزع الشرعية عن نظام فرانكو الى إثارة حركات متطرفة وجماعات إرهابية الأمر الذي عزز من وجود ردود فعل غير ديمقراطية وعنيفة من جانب قطاع الأمن الإسباني(Mihr 2017, 132).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن إجراءات العدالة الانتقالية يتم اختيارها وفقاً لظروف المرحلة الإنتقالية وما قد يشوبها من تعارض بين الرغبة في تحقيق الإستقرار والحاجة الى محاسبة مرتكبي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، وتعتمد ايضاً على الإرادة السياسية لدى صانع القرار التي يمكن ان تتأثر بميوله الحزبية وعلاقته بالمؤسسة العسكرية من ناحية ومدى قوتها وتأثيرها على إستمرار الحياة السياسية من ناحية اخرى ، أذ ان تدابير العدالة الإنتقالية في إسبانيا من الممكن أن تكون بمثابة عوامل محفزة ولكنها لا تضمن بالضرورة ترسيخ الديمقراطية بشكل يضمن الديمومة والأستمرار للأستقرار السياسي والمجتمعي ، كما أن أتخاذ تدابير العدالة الإنتقالية لا يشكل ضمانة لفشل عملية توطيد النظام ، ولكن من دون عملية عدالة إنتقالية شاملة قد يشوب عملية ترسيخ الديمقراطية عيوب خطيرة لأن سيادة القانون والتعددية وحقوق الانسان قد تتعرض للإنتهاك المستمر ، ولا يمكن لإسبانيا أن تضمن تحقيق أستقرار سياسي وأجتماعي بشكل دائم ومستمر؛ إلا من خلال إيجاد عدالة إنتقالية شاملة عن طريق إصرار المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية على تحقيق العدالة الكاملة ، إذ تؤدي هذه الكيانات دوراً كبيراً في توعية الشعب بحقوقه في القصاص من جرائم الماضي بوصفها السبيل الوحيد لإرساء السلام

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المجتمعي والتنمية الإقتصادية الدائمة ، وضرورة توفر الإرادة السياسية في تفعيل مسار العدالة الجنائية ، فضلاً عن ضرورة توفير كل آليات العدالة الإنتقالية من ملاحقات قضائية وبرامج تعويضات ولجان تقصي الحقائق والإصلاح السياسي فهي إجراءات متكاملة ولا يمكن فصلها عن بعضها، كما هو الحال في إسبانيا التي أقتصرت على إتباع إجراءات التعويضات المالية فقط ، فعلى الرغم من فاعلية هذا الإجراء لتحقيق الإستقرار السياسي والمجتمعي في إسبانيا ؛ إلا أنه لا توجد ضمانة حقيقية من بقاء المجتمع الإسباني صامتاً ، فقد تظهر بين الحين والآخر قوى سياسية ومجتمعية ودولية تدعو للأخذ بكل معايير العدالة الأنتقالية لضمان ترسيخ النظام الديمقراطي وتحقيق الأستقرار السياسي والمجتمعي بشكل دائم .

- **الخاتمة والإستنتاجات :**

شهدت إسبانيا عدالة إنتقالية مشوهة ومتأخرة نتيجة قناعة وإتفاق القوى السياسية التي أخذت على عاتقها عملية التحول الديمقراطي بعد حكم فرانكو ، بضرورة نسيان الماضي لتحاشي الخلافات التي من الممكن أن تطفو على السطح نتيجة الماضي الأليم ، إعتقاداً منها بأن النسيان سيساعد في الحفاظ على السلام المجتمعي وإرساء دعائم الوحدة الوطنية لاسيما في المجتمع الذي يكون خائر القوى نتيجة خروجه من حالة حرب أو حالة دكتاتورية وما رافقها من تهميش واقصاء ومذابح كما في اسبانيا ، ولكن نسيان الماضي لا يمكن أن يدوم ابداً فقد يساعد في الوصول الى تسوية سياسية مؤقتة ، بيد أن لاعبين جدد سيضهرون على مسرح السياسة عاجلاً أم أجلاً ليطرحوا قضايا أُعتبرت من المحرمات فيما مضى ، وهذا ما حدث في إسبانيا فلم تظهر المناقشات الدقيقة وإدانة الفضائع الماضية إلا في القرن الواحد والعشرين ، أذ شكل تقدم التحول الديمقراطي بعد مضي 40 عاماً على الإنتقال ، وبروز الإتجاهات العالمية والضغوط الدولية والحوافز الداعية للأخذ بالعدالة الإنتقالية ، والمجتمع المحلي المدني المتنامي وظهور جيل جديد من الفاعلين الإجتماعيين والسياسيين الذين شككوا في الطريقة التي تعامل بها أباؤهم مع الماضي ، الى توجه الحكومة الإسبانية للأخذ ببعض إجراءات العدالة الإنتقالية أستجابة للضغوط المجتمعية والدولية التي ظهرت على الساحة السياسية مؤخراً ، فالعامل الرئيس لنجاح وترسيح الديمقراطية هو ما إذا كانت الحكومة قادرة وراغبة في تحويل العدالة الإنتقالية الى عملية أكثر شمولاً ، كما يمكن للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان أن تحفز عملية الأخذ بكل آليات العدالة الإنتقالية إذا تم تطبيقها بطريقة شاملة .

ومما تقدم نستنتج ما يلي :

(1) أن إستعادة الذاكرة التأريخية أمر مهم لدعم الضحايا وحقوقهم من خلال الإعتراف بمعاناتهم وإعادة كرامتهم فأن الصمت ليس سمة لا رجعة فيها في السياسة الوطنية والذكريات الجماعية ، فهناك ميلاً متزايداً في المجتمعات ما بعد الصدمة الى مراجعة إتفاقيات الصمت حتى بعد تأخر كبير.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

(2) لم تلتزم إسبانيا بالمقررات والمواثيق الدولية التي تدعو الى ضروة الأخذ بمبدأ العدالة الإنتقالية في الدول الإنتقالية من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي بدعوى أن هناك توافق بين القوى السياسية الجديدة حول الأخذ بمدأ العفو والنسيان ، ومن ثم فهذا الأمر يخضع للقانون الداخلي الإسباني .

(3) لم يتمكن قانون الذاكرة التأريخية في تلبية حقوق الضحايا فلم ينشي لجنة الحقيقة لاصدار تقرير عن الجرائم المرتكبة في ظل الدكتاتورية ، وكان من الممكن أن يكون مثل هذا التقرير مفيد للغاية ليس فقط لمعرفة الضحايا بحقوقهم بل ايضاً لرفض تلك الجرائم وإضهار الإلتزام بالديمقراطية وحقوق الانسان بصفة رسمية.

(4) يرتبط الأخذ بإجراءات العدالة الإتقالية بظروف المرحلة الإنتقالية سواء أكان من الناحية السياسية بقيام النظام على أساس التوافق أو الثوره ، ومدى تأثر الإرادة السياسية بالميول الحزبية وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية ، أو من الناحية المجتمعية المتمثلة بالجانب النفسي والثقافي للمجتمع حول إدراك الطريق الأفضل للعبور من حالة الفوضى الى حالة السلام ، وهذا يعني أن ما يمكن تطبيقه من إجراءات للعدالة الإنتقالية في بلد كأسبانيا وساهمت في تحقيق أستقرار سياسي ومجتمعي في الوقت الحالي ، مع عدم وجود ضمانات لإستمرار هذا الإستقرار من دون الأخذ بكل إجراءات العدالة الإنتقالية مستقبلاً ، فأن هذه الإجراءات ليس بالضرورة أن تحقق الإستقرار السياسي والمجتمعي في دول أًخرى تبعاً لإختلاف ظروف المراحل الإنتقالية الخاصة بها .

(5) على الرغم من عدم تحقيق النظام الإسباني لثلاثية العدالة الانتقالية المتمثلة بالتعويضات ولجان الحقيقة والمحاكم الجنائية ، إلا أنها تمكنت من تحقيق نظام ديمقراطي مستقر في الوقت الحاضر على أقل تقدير ، وقد يعود ذلك لسببين أولهما سياسي تمثل في قيام النظام الديمقراطي الجديد وفقاً لعقد اجتماعي بين(النظام الفرانكوي والجمهورية) ساهم وبشكل كبير لتهدئة الأوضاع السياسية بين الأطراف المتخاصمة ، والثاني إجتماعي تمثل بخوف الإسبان من العودة الى شبح الحرب الأهلية التي لم تغيب عن ذاكرة الإسبان ، خلال مرحلة من الزمن ، الى جانب قيام النظام السياسي بتطبيق أحد معايير العدالة الإنتقالية والمتمثلة بالتعويضات الإقتصادية وما لها من آثار إيجابية على تحقيق الإستقرار النفسي والمجتمعي في تلك المرحلة.

References:

البدري، عمار سعدون سلمان واعراف احسان عدنان. 2024. "تقييم اللامركزية الاسبانية واثرها في تحقيق وحدة البلاد والاندماج الاجتماعي." المجلة السياسية الدولية ، العدد. 60 (ايلول): 55-78.

الجابري، ستار جبار.2019. "تجربة التحول الديمقراطي في اسبانيا وامكانية الافادة منها في العراق." مجلة حمورابي ، العدد. 30 . 167-189.

الدستور الاسباني 1978 المعدل ، المواد (1: الفقره 1 / 9: الفقرات 2،3 / 15 / 25: الفقرة 1).

الرطيمات ،ليلى، 2023."العدالة الانتقالية في سياق الانتقال الديمقراطي تجارب المانيا واسبانيا وجنوب افريقيا والمغرب" مركز دراسات الوحدة العربية ، 22اب2023

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2022 "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المجلد الأول: حالات عربية ودولية" ،14/اب/https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/transitional-justice-and-democratic-transition-in-arab-countries-volume-one-case-studies.aspx2022

بلكوش، الحبيب.2016 " العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي" مجلة دراسات عربية ، العدد.18 (كانون الثاني):77-83.

كالهون، نويل. 2014. معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية. ترجمة ضفاف شربا. بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر.

محمد،عبير.2023." بناء السلام في المجتمعات المتعددة : دولة جنوب افريقيا انموذجاً."مجلة حوليات اداب عين شمش ،51العدد.5(ابريل):165-187 DOI: 10.21608/AAFU.2023.308660

ملاح، السعيد، وساعد بلواضح. 2020. "الانتقال الديمقراطي في اسبانيا : استراتيجية التدرج في بناء التوافقات الانتقالية." مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد. 2 (تشرين الاول): 91-106 .

Al-Badri, Ammar Saadoun Salman and Araf Ihsan Adnan. 2024. “Evaluating Spanish Decentralization and Its Impact on Achieving Country Unity and Social Integration.” International Political Journal, No. 60 (September): 55-78.

Abad, Irene. 2009 “Las dimensions de la repression sexuda durante la dictaura franquista” Revista de historia Jerónimo Zurita, no. 84. P. 65-86.

Al-Jaberi, Sattar Jabbar. 2019. "The Experience of Democratic Transition in Spain and the Possibility of Benefiting from It in Iraq". Hammurabi Journal, Issue 30, pp. 167-189.

Calhoun, Noel. 2014. Dilemmas of Transitional Justice in the Transition from Totalitarian to Democratic States. Translated by Dhifaf Sherba. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.

Carulla, Santiago Ripol. 2014. "Transitional Justice : Concept and practice in Spain." University Pompeu Fabra, no. 8 (December): p.76-107.

Chapman, E Charles. 1946 . A History of Spain. New York: The free press.

Chris, Ealham, and Michael Richards. 2005. The Splintering of Spain: Cultural History and the Spanish Civil War 1936-1939. New York: Cambridge University Press.

de la Ley Fundamental del Estado español. de 1967. Artículo III del Capítulo V.

Druliolle, Vincent. 2015. “Recovering Historical Memory A Struggle against silence and forgetting? The politics of Victimhood in Spain.” international journal of transitional justice. No. 7, (September): p. 316-335.

Escudero, Rafael. 2014. “Road to Impunity: The Absence of Transitional Justice Programs in Spain.” Human Rights Quarterly36, no. 1 (February): 123-146 .

García, Enrique Moradiellos. 2011. El Franquismo (1936-1975) Cuarenta años de la historia de España. Llerena Sociedad: Universidad de Eatremadura.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Golob, R Stephanie. 2014 “VOLVER: THE RETURN OF/TO TRANSITIONAL JUSTICE POLITICS IN SPAIN.” Spanish Cultural Studies, no.2, (November): 127-141. DOI:10.1080/14636200802283647.

Hilbink, Lisa. 2016. on Judicial Attitudes and Transitional Justice in Spain and Chily. United States: University of Minnesota. (January): 1-51. *DOI:10.2139/ssrn.2712003.*

Humlebaek, Carsten. 2011. “Party Attitudes Towards the Authoritarian Past in Spanish Democracy” in António Costa Pinto and Leonardo Morlino: Dealing with the Legacy of the Authoritarianism: The ‘Politics of the Past’ in Southern European Democracies, 73-88. London: Routledge.

Kolon, Hunter. 2021. "A Legacy of Violence: The Lack of Transitional Justice in Post-Franco Spain and its Impact on Victimhood." SMU of Undergraduate Research6, no.1 (January): 1-12. DOI:10.25172/jour.6.1.4.

Kovras, Losif. 2014. "Explaining Prolonged Silences in Transitional Justice: The Disappeared in Cyprus and Spain." SAGE Publications 46. No. 6. (November): 730-756.https://doi.org/10.1177/0010414012463879 .

Ley Orgánica del Estado, número 1/1967, de 10 de enero, 1l enero 1967 B. O. del R.-Núm. 9.

Llamas, Francisco Javier Sánchez. 1994 “dos vision es de educacion popular, Gulantesel Patronato de Misiones Pedagógicas y las Cátedras Ambulantes de lantes de la seccion femeniana en Isla de Arriarán.” revista cultural y científica, españo, no. 4. 129-140.

Mallah, Al-Saeed, and Saed Belwadah. 2020.. Democratic Transition in Spain: A Gradual Strategy for Building Transitional Consensus. Al-Naqid Journal of Political Studies, Issue 2 (October): 91-106.

Mihr, Anja. 2017. “Regime Consolidation through Transitional Justice in Europe: The Cases of Germany, Spain and Turkey.” *International Journal of Transitional Justice* 11, no. 1, (March): 113-131. https://doi.org/10.1093/ijtj/ijx003

Platon, Miguel. 2001. Hablan los militares: Testimonios para la historia 1939 – 1996. Barcelona: por Planeta.

The Spanish Constitution of 1978 as amended, Articles 1: Paragraph 1 / 9: Paragraphs 2,3 / 15 / 25: Paragraph 1

Villar, Gregorio Cámara. 1984. Nacional-catolicismo y escuela socialización política del franquismo 1936-1951. Madrid: Jaén Hesperia.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0